مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية
Jazan University Journal of Human Sciences (JUJHS)

Hadiths that Ibn Majah Judged as Strange and Unique in his Book Sunan Ibn Majah. Collection and Study

Hammad Mahdi Alsulami
Department of Sunnah and its Sciences, College of Sharia and Islamic Studies, AL-Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia

الأحاديث التي حكَم عليها ابنُ مَاجَه بالغرابة والتفرد في سننه. جمعًا ودراسةً

حماد مهدي السلمي
قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

DOI	RECEIVED الاستلام	Edit التعديل	ACCEPTED القبول
https://doi.org/10.37575/h/edu/22002	2024/09/07	2024/12/29	2025/01/02
NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
28	2025`	3	13

Abstract:
Hadiths that Ibn Majah judged as strange and unique in his Book Sunan Ibn Majah. Collection and study.Imam Ibn Majah is considered one of the Imams of hadith who served the Sunnah of Prophet Mohammed. One of his most important books is his book Al-Sunan in which the features of modern and critical craftsmanship appeared in him. He handled the narrators and the narrations, and weakened many hadiths. This includes hadiths that he explicitly declared as strange and unique in his book, Al-Sunan. The importance of the research comes from the status of Imam Ibn Majah and his book, Sunan, and that what distinguishes his book is the abundance of strange things, and that the hadiths mentioned in the research have not received a study that highlights them and clarifies their causes and Ibn Majah's purposes in their mention. The research aims to collect these hadiths, document study and examine them, comparing them with the statements of critics and hadith scholars; and trying to know what Imam Ibn Majah meant by using this term.The research was conducted according to an inductive, analytical, and deductive approach, and reached a number of results, the most important of which are:
- Some of these hadiths were deemed strange by Ibn Majah alone, and none of the critics referred to their strangeness.
- The hadiths that Ibn Majah deemed strange because of his sheikhs are five hadiths.
- It turned out that the hadiths in the study are defective, and this clarifies that what Ibn Majah meant by using the term "strangeness" is mostly defective hadiths.

Keywords: Hadiths, Strangeness, Uniqueness, Ibn Majah, Al Sunan.

الملخص:
الأحاديث التي حكَم عليها ابن مَاجَه بالغرابة والتفرد في سننه. جمعًا ودراسة.
يعدُّ الإمام ابن مَاجَه من أئمة الحديث الذي خدموا السنة النبوية، ومن أهم مؤلفاته كتابه السنن، الذي ظهرت فيه معالم الصنعة الحديثية والنقدية عنده، فقد تكلَّم في الرواة والمرويات، وضعَّف فيه عديد الأحاديث، ومن ذلك أحاديث صرَّح بالحكم عليها بالغرابة والتفرد في كتابه السنن. وتأتي أهمية البحث من مكانة الإمام ابن مَاجَه وكتابه السنن، وأنَّ مما يميِّز كتابه كثرة الغرائب، وأنَّ الأحاديث الواردة في البحث لم تحظَ بدراسة تُبْرِزها وتبيِّن عللَها ومقاصدَ ابن مَاجَه من إيرادها. ويهدف البحث لجمع هذه الأحاديث وتخريجها ودراستها والنظر فيها، ومقارنتها بأقوال النقاد وأئمة الحديث؛ ومحاولة معرفة مراد الإمام ابن مَاجَه من إطلاقه هذا الاصطلاح.
وقد سار البحث وفق منهج استقرائي تحليلي استنباطي، وانتهى إلى جملةٍ من النتائج، من أهمها:
– بعض هذه الأحاديث تفرَّد ابنُ مَاجَه بالحكم عليها بالغرابة، فلم يشر أحدٌ من النقاد إلى غرابتها.
– الأحاديث التي حكم عليها ابنُ مَاجَه بالغرابة بسبب شيوخه خمسة أحاديث.
– تبيَّن أن أحاديث الدراسة معلَّة، وهذا يوضح أن مرادَ ابن مَاجَه من إطلاق الغرابة في الغالب إعلالُ الأحاديث.

الكلمات المفتاحية: الأحاديث، الغرابة، التفرد، ابن مَاجَه، السنن.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدًا كثيرًا، وأشهد ألَّا إلَهَ إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له تعظيمًا وتكبيرًا، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسُولُه، أرسله الله بالحق بشيرًا ونذيرًا، صلَّى اللهُ عليْه، وعلى آلِهِ وصحابتِه وسلَّم تسليماً كثيرًا إلى يوم الدين.

إن علم الحديث من أشرف العلوم؛ فهو يعنى بدراسة سنة النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ومعرفة صحيحها وضعيفها، والمقبول منها والمردود.

ولقد اهتم المحدِّثون بالسنة رواية ودراية ونقدًا وجمعًا وتأليفًا، ومن جليل جهودهم في ذلك اشتغالهم بنقد الروايات والحكمِ عليها، فحكموا على كثيرٍ من الأحاديث، ونقدوا العديد من الرواة والمرويات، وجاءت أحكامهم بعبارات واصطلاحات تتنوع في إطلاقها، وتتباين مقاصدهم فيها، ومن هذه المصطلحات التي أطلقوها لقب الغريب أو الفرد.

فهم يطلقونه في الأعم الأغلب على تضعيف الحديث، ومنه ما رواه ابن الصلاح عن أحْمَد، قال: "روينا عن أحْمَد، أنه قال غير مرة: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء"[(١)].

وربما وصفوا الراوي بأنه يغرب في الحديث. فهو مصطلح تكتنفه معانٍ عدة، بحسب حال الراوي والمروي، وطريقة الراوية ومقصد الناقد.

ومن هؤلاء الأئمة الإمام ابن مَاجَه في كتابه السنن، فقد أطلق هذا المصطلح صراحة على تسعة أحاديث، عدا أن في كتابه الكثير من الغرائب التي لم يصرّح بها، كما ذكر ذلك غير واحدٍ من أهل العلم، قال ابن حجر: "كتابه في السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب"[(٢)].

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتعلق بسنن ابن مَاجَه، الذي عدَّه بعض العلماء سادس الكتب الستة، التي لها مكانة ومنزلة بين كتب السنة، كما أنَّه اهتم في كتابِه بأحاديث الأحكام وفقه الحديث، ومما يميّز كتابه كثرة الغرائب فيه، وكثيرٌ منها حكَم عليها صراحةً.

ومصطلح التفرد أو الغرابة يطلق عند بعض الأئمة في معرض نقد الرواية والطعن فيها.

ومما يبرز أهمية البحث أيضًا أن الأحاديث الواردة في البحث لم تحظَ بدراسة تُبْرِزها وتبيّن عللَها ومقاصدَ ابن مَاجَه من إيرادها.

مشكلة البحث:

يطلق بعض الأئمة اصطلاح الغريب حكمًا منهم على الحديث بوجود علة التفرد، لكن أحيانًا يُراد به جرحَ الراوي، والطعن في روايتِه، وأحيانًا يُراد به معناه اللغوي، إلا أنه مع ذلك يحتاج إلى معرفة مدلولاته عند الأئمة، من خلال استقراء تطبيقاتهم، ودراسة الأحاديث التي أطلقوا عليها لفظ الغرابة، والإمام ابن مَاجَه في سننه حكم على تسعةِ أحاديث بالغرابة.

فرأيت أن أجمع هذه الأحاديث، نظرًا لمكانتِه في علم الحديث، وأهمية كتابِه السنن ومنزلته بين كتب السنة، وما أودع فيه من تصرفات حديثية وأحكام نقدية لابد من إبرازها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى جمع الأحاديث التي حكَم ابنُ مَاجَه عليها بالغرابة في سننه، والتحقق من ثبوت هذا الحكم عنه، وتخريج الأحاديث، ودراستها، ومقارنة حكمه بأحكام غيره من النقاد، مع محاولة الوقوف على مراده من حكمه، هل

(١) الحنبلي، ابن رجب. شرح علل الترمذي (١/٤٠٨-٤٠٩).

(٢) العسقلاني، ابن حجر. تهذيب التهذيب (٩/٥٣١).

قصَد إعلال الحديث أو معنى آخر، ومعرفة نوع الغرابة فيها.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي، باستقراء كتاب السنن، وجمع الأحاديث التي حكم الإمام ابن مَاجَه عليها بالغرابة، ومن ثم النظر في أسانيد الأحاديث، وترجمة رواتها، والنظر في أحكام أئمة الحديث، ومقارنتها بأحكام ابن مَاجَه، وأخيرًا استنباط الأسباب والقرائن التي حكَم من خلالها على الأحاديث بالغرابة، ومقاصده من إطلاقة الغرابة.

إجراءات البحث:

– وضع ترتيب تسلسلي للأحاديث مع مراعاة ترقيم الأحاديث في النسخة المطبوعة.

– كتابة الحديث مع عبارة ابن مَاجَه.

– تخريج الأحاديث من مظانها ومصادرها الأصيلة، والإشارة إلى المصدر ورقم الحديث.

– التخريج على المتابعات التامة فالقاصرة – ما أمكن– بحسب طرق الحديث.

– ترجمة الراوي محل الإشكال والمتفرد برواية الحديث، مع التوسع في ترجمته، والإحالة إلى مراجع الترجمة في هامش الصفحة، بعزو كل نقل عن الأئمة إلى مرجعه في هامش مستقل.

– جمع الشواهد – إن لزم– في التخريج والنظر فيها.

– اعتماد ترقيم طبعة محمد فؤاد عبدالباقي وطبعة دار الجيل بتحقيق بشار عوَّاد لتوافقها في العد.

– أذكر في الهامش الطبعة المنقول منها حكم ابن مَاجَه، وتوضيح الفروق بين النسخ المطبوعة، لوجود اختلاف بين طبعات الكتاب والمخطوطات في إثبات عبارات التفرد.

– وضع خاتمة وخلاصة لكل حديث أعرض فيها ما ترجح عندي.

الدراسات السابقة:

وقفت على بعض المؤلفات المتعلقة بموضوع البحث، لكنها لم تشتمل على دراسة الأحاديث المدروسة في هذا البحث، وهي:

– جزء في غرائب الحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد بن مَاجَه القزويني، انتقاء الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، تحقيق: د. أحمد بن عبدالله الباتلي.

وهو جزء جمع فيه الحافظ الذهبي أربعةً وثلاثين حديثًا غريبة في سنن ابن مَاجَه.

وبعد النظر فيه تبيَّن أنه لم يشتمل على الأحاديث الواردة في هذا البحث، رغم أن ابن مَاجَه صرَّح بالحكم عليها بالغرابة.

– الأحاديث التي أعلَّها ابن مَاجَه في سننه، تخريج ودراسة. للدكتور: عبدالعزيز بن عبدالله الهليل.

وكذلك هذه الدراسة لم تحتو على أحاديث البحث. فقد ذكر الباحث الأحاديث التي أعلَّها ابن مَاجَه صراحةً أو نقلًا عن أحد شيوخه في إعلالها. وعددها اثنان وعشرون حديثًا، منها أحاديث أعلَّها ابن مَاجَه بالتفرد. ولم يكن من بينها الأحاديث الواردة في هذا البحث.

– درجة الأحاديث التي انفرد بها الإمام ابن مَاجَه. للدكتور: عبد الرحمن العقل.

وهذه الدراسة جمع فيها الباحث عشرة أحاديث من جملة الأحاديث الصحيحة التي انفرد بها ابنُ ماجه.

وليس فيها من أحاديث البحث شيئٌ.

– الأحاديث الغرائب في سنن ابن مَاجَه، دراسة مقارنة مع سنن الترمذي. للباحثة: لطيفة محمود الشطي. رسالة دكتوراه.

اهتمت الباحثة بالأحاديث الغرائب عند ابن مَاجَه مقارنة بمثيلاتها من الأحاديث الغريبة عند الترمذي، حيث عقدت الباحثة الفصل الثاني للأحاديث الغرائب التي اتفق ابن مَاجَه في تخريجها مع الترمذي.

وهي غير موجودة في هذا البحث، فأحاديث البحث مما لم يحكم عليها الترمذي بالغرابة.

– الرواة الثقات الذين انفرد الإمام ابن ماجة بالرواية عنهم دون الكتب الخمسة، للباحثين: مصطفى محمود علي، فضلان محمد عثمان.

استعرض الباحثان الرواة الثقات الذين انفرد ابن مَاجَه بالرواية عنهم، مع إحصاء عدد أحاديثهم التي رواها عنهم.

– الرواة الذين تفرَّد بهم ابن مَاجَه في السنن، لمحمد عيسى إبراهيم الشريفين. رسالة ماجستير.

وقد درَس الباحث فيها أحوال الرواة الذين تفرَّد بهم ابن ماجه دون الكتب الخمسة، وعرض إحصائيةً لعدد أحاديثهم دون دراسة لها.

ويعد هذا البحث تكميلًا للدراسات السابقة التي تبين عنايةَ الإمام ابن مَاجَه بالحكم على الأحاديث وإعلالها، وتوضح معالمَ من منهجه في كتابه. وتبرزُ مكانة هذا الكتاب الجليل من كتب السنة المطهرة.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث على النحو الآتي:

مقدمة: اشتملت على أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: التعريف بابن مَاجَه وكتابه السنن. وتحته مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة موجزة لابن مَاجَه.

المطلب الثاني: كتاب سنن ابن مَاجَه ومنزلته.

المبحث الثاني: الحديث الغريب وأقسامه. وتحته مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الحديث الغريب لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: أقسام الحديث الغريب.

المبحث الثالث: الأحاديث التي حكَم عليها الإمام ابن مَاجَه بالغرابة. وتحتها مطلبان:

المطلب الأول: تحقيق ثبوت عبارة ابن مَاجَه في نسخ السنن.

المطلب الثاني: دراسة الأحاديث التي حكم عليها بالغرابة.

وخاتمة بها جملةٌ من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: التعريف بابن مَاجَه وكتابه السنن.

المطلب الأول: ترجمة موجزة لابن مَاجَه.

هو محمد بن يزيد الربعي مولاهم القَزْوِيْني [١]، أبو عبدالله، ابن مَاجَه [٢]. بفتح الميم والجيم المخففة وبينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة [٣]، اسم فارسي، وهو لَقَبُ والده يَزِيد؛ وقيل: لقب جده؛ وقيل: هو اسم لأمه. والأول أثبت.

وقيل بتشديد الجيم [٤].

---

(١) قال ابن خلكان: "والربعي: بفتح الراء والباء الموحدة وبعدها عين مهملة، هذه النسبة إلى ربيعة، وهي اسم لعدة قبائل لا أدري إلى أيها ينسب المذكور. وفيات الأعيان، ابن خلِّكان (٢٧٩/٤).

والقزويني: نسبةً إلى قزوين، بالفتح ثم السكون، وكسر الواو، وياء مثناة من تحت ساكنة، ونون: مدينة مشهورة بينها وبين الرّيّ سبعة وعشرون فرسخًا، وإلى أبهر اثنا عشر فرسخًا. ينظر: الحموي، معجم البلدان، (٣٤٢/٤).

(٢) المزي، يوسف بن عبدالرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٠/٢٧).

(٣) البرمكي، ابن خلِّكان، وفيات الأعيان (٢٧٩/٤).

(٤) تهذيب التهذيب، ابن حجر (٤٦٨/٩)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، ابن ماكولا (١٩٩/٧). واختلف أهل العلم في

وهو معروف بابن مَاجَه أكثر منه باسمه وبلده.

مولده ونشأته:

ذكَر ابنُ مَاجَه عن نفسه أنه ولِد سنة تسع ومائتين [١].

نشأ ابن مَاجَه في بيت علم، فإن أخاه الحسن بن يزيد عُرِف بالرواية، قدم بغداد حاجًّا، وحدث بها عَنْ إِسْمَاعِيل ابن توبة القزويني، روى عنه أَبُو طالب أَحْمَد بن نصر الْحَافِظ [٢].

طلبه للعلم وشيوخه وتلاميذه:

يظهر أن الإمام ابنَ مَاجَه أخذ العلم مبكرًا من كبار الأئمة، قال ابن قنفذ: "أدرك بعض أشياخ البخاري"[٣].

ويدل على ذلك وجود أسانيد عالية في كتابه، وهذا يُرجَّح أنه طلب العلم والحديث في سن مبكرة فأدرك كبار المحدثين ولازمهم.

ارتحل إلى البصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري لكتْبِ الحديث [٤].

قال الذهبي: "سمع من علي بن محمد الطنافسي الحافظ، أكثر عنه، ومن: جبارة بن المغلس، وهو من قدماء شيوخه، وسويد بن سعيد، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبي بكر بن أبي شيبة، وهشام بن عمار، ويزيد ابن عبد الله اليمامي، وأبي مصعب الزهري، وبشر بن معاذ العقدي، وحميد بن مسعدة، وأبي حذافة السهمي، وداود بن رشيد، وأبي خيثمة، وعبد الله بن ذكوان المقرئ، وعبد الله بن عامر بن براد، وأبي سعيد الأشج، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وعثمان بن أبي شيبة، وخلق كثير مذكورين في سننه وتآليفه"[٥].

من أشهر تلاميذه أبو الحسن علي بن إبراهيم القزويني القطان، أشهر من روى السنن عنه، وإبراهيم ابن دينار الهمذاني، وأبو جعفر محمد بن عيسى الأبهري، وأبو بكر حامد بن ليثويه الأبهري، وهؤلاء من رواة السنن عنه، وعلي بن سعيد العسكري.

مكانته العلمية:

تبوأ ابن مَاجَه مكانة ومنزلة عند أهل العلم، ولاقت مؤلفاته استحسان العلماء وثناءهم، قال أبو يعلى الخليلي: "ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ، وله مصنفات في السنن، والتفسير، والتاريخ"[٦]، وقال الرافعي: "إمام من أئمة المسلمين، كبير متقن مقبول بالاتفاق، صنف التفسير والتاريخ والسنن، ويقرن سننه بالصحيحين وسنن أبي داود النسائي وجامع الترمذي"[٧]، وقال ابن خلكان: "كان إمامًا في الحديث، عارفًا بعلومه وجميع ما يتعلق به"[٨]، وقال الذهبي: "الحافظ، الكبير، الحجة، المفسر، أبو عبد الله بن مَاجَه القزويني، مصنف السنن، والتاريخ، والتفسير، وحافظ قزوين في عصره"[٩]، وقال الصفدي: "كان محدث قزوين غير مدافع"[١٠]، وقال ابن كثير: "صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة النبوية في الأصول والفروع"[١١].

ماجه، في مسألتين، هل هو اسم لأبيه أم جده أو أمه؟، وهل يُكتب ماجه بالتاء المربوطة أو الهاء الساكنة؟ يراجع تحقيق هذه المسألة كتب الرجال والتراجم واللغة.

(١) الدمشقي، ابن عساكر. تاريخ دمشق (٢٧٢/٥٦).

(٢) الخطيب، أحمد بن علي. تاريخ بغداد (٤٩٩/٨).

(٣) ابن قنفذ، أحمد بن حسين. الوفيات، (ص١٨٧).

(٤) الدمشقي، ابن عساكر. تاريخ دمشق، (٢٧٢/٥٦).

(٥) الذهبي، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء (٢٧٨/١٣).

(٦)المزي، يوسف بن عبدالرحمن. تهذيب الكمال (٤١/٢٧).

(٧) القزويني، عبدالكريم بن محمد. التدوين في أخبار قزوين (٤٩/٢).

(٨) البرمكي، ابن خلّكان. وفيات الأعيان (٢٧٩/٤).

(٩) الذهبي، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء (٢٧٨/١٣).

(١٠) الصفدي، صلاح الدين. الوافي بالوفيات (١٤٤/٥).

(١١) القرشي، ابن كثير. البداية والنهاية (٦٠٨/١٤).

وفاته:

مات الإمام ابن مَاجَه يوم الاثنين، ودُفِن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وقيل: سنة خمس وسبعين ومائتين، وصلَّى عليه أخوه أبو بكر، وتولى دفنه أبو بكر وأبو عبد الله إخوته، وابنه عبد الله [١].

المطلب الثاني: كتاب سنن ابن مَاجَه ومنزلته:

كتاب السنن الكبير أهمُّ مؤلفات الإمام ابن مَاجَه وأشهرها على الإطلاق، اشتهر به وذاع صيتُه من خلاله، ولا يكاد يُذْكَرُ ابن مَاجَه إلا ويُذْكَرُ كتابُه السننُ معه، وقد ألَّف أيضًا في التفسير والتاريخ [٢].

وكتابه يعد من كتب السنة الأصول؛ لكثرة الأحاديث التي أوردها، والطرق والروايات التي خرَّجها.

رتبه على الكتب والأبواب، ورتب تحت كل كتاب الأبواب ترتيبًا فقهيًا دقيقًا، وقد ترجم لأبواب كتابه بتراجم واضحة تجمع بين الدقة والإيجاز، قال ابن كثير: "هو كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه"[٣].

جمع فيه أحاديث الأحكام ولم يقتصر عليها، بل ضمَّ إليها بعضَ الكتب الأخرى كالفتن والأدب والدعاء وتعبير الرؤيا والزهد، ورتب الأحاديث داخلها على طريقة الفقهاء، ولم يشترط في ذلك، كتقديم الصحيح على المعلول، وتقديم الإسناد العالي على النازل.

ومما يميزه كتابه السنن أنه جرَّد الأحاديث المرفوعة، قال ابن طاهر: "ولعمري إن كتاب أبي عبد الله بن مَاجَه من نظر فيه علم مزية الرجل من حسن الترتيب وغزارة الأبواب وقلة الأحاديث وترك التكرار ولا يوجد فيه من النوازل والمقاطيع والمراسيل والرواية عن المجروحين إلا قدر ما أشار إليه أبو زرعة"[٤].

وقدَّم لكتابه بمقدمة تناول فيها مسائل الاعتقاد، واتباع السنة، ومجانبة البدعة، وخطورة الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ومسائل الإيمان، وفضائل الصحابة.

ولم يخلُ كتابُه من الكلام على الأحاديث في بعض المواضع- وإن كانت قليلة-، إما نقلًا عن الأئمة أو صراحة، ومن هذه المواضع أحاديث الدراسة التي حكَم عليها بالغرابة.

المطلب الثاني: منزلة كتابه السنن:

لاقى كتاب السنن لابن مَاجَه استحسان أهل العلم وقبولهم، ومن أشهر ما نُقِل عنهم في ذلك، قول أبي زرعة الرازي: "أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها. ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا، مما في إسناده ضعف، أو نحو ذا"[٥].

وعدَّه بعض أهل العلم سادسَ الكتب الستة، وأول من ذُكِرَ عنه ذلك محمد بن طاهر المقدسي، فإنه أدخل سنن ابن مَاجَه في كتابه الذي جمَع فيه أطراف الكتب الستة، وكذلك في كتابه شروط الأئمة الستة، فعدَّه منهم.

والحافظ ابن عساكر جمع أطرافه مع أطراف السنن الثلاثة (الترمذي والنسائي وأبي داود).

---

(١) الدمشقي، ابن عساكر. تاريخ دمشق (٢٧٢/٥٦)، القزويني، عبدالكريم بن محمد. التدوين في أخبار قزوين (٥٠/٢).

(٢) قال ابن كثير: "له تفسير حافل"، وقال ابن طاهر المقدسي: "رأيت له بقزوين تاريخا على الرجال والأمصار، من عهد الصحابة إلى عصره". ينظر: المزي، تهذيب الكمال (٤١/٢٧)، ابن كثير، البداية والنهاية (٦٠٩/١٤).

(٣) نقَلَ عنه في فتح المغيب السخاوي. ينظر: (٣٤٣/٤).

(٤) نقَلَ عنه في التقييد ابن نقطة. ينظر: (١٢٢/١).

(٥) الذهبي، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء (٢٧٨/١٣). وللاستزادة والفائدة حول هذه المقولة وتوجيهها، يراجع بحث: دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه، للباحث د. سعدي بن مهدي الهاشمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وأيضًا الحافظ عبدالغني المقدسي ألف كتابه الكمال في أسماء رجال الكتب الستة، فعدَّ رجال سنن ابن مَاجَه معهم، وتبعه المزي في تحفة الأشراف وتهذيب الكمال، وكذلك الحافظان الذهبي وابن حجر.

قال ابن حجر: "وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدِّ الموطأ إلى عدِّ ابن مَاجَه؛ لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًّا بخلاف ابن مَاجَه، فإنَّ زياداته أضعاف زيادات الموطأ فأرادوا بضمّ كتاب ابن مَاجَه الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة والله أعلم"(١).

إلا أن بعض أهل العلم يرون نزول مرتبة سنن ابن مَاجَه عن بقية السنن، بسبب وجودِ أحاديث المتروكين والضعفاء، وإيرادِه الأحاديث المنكرة، بل الموضوعة.

قال ابن رجب: "الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب وبحر السقاء، ونحوهم. فلم يخرِّج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرِّج ابن مَاجَه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين"(٢)، وقال الذهبي: "قد كان ابن مَاجَه حافظًا ناقدًا صادقًا، واسعَ العلم، وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة –إن صح– فإنما عنى بثلاثين حديثًا؛ الأحاديث المطرحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة، لعلها نحو الألف"(٣)، وقال أيضًا: "سنن أبي عبد الله كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست بالكثيرة"(٤)، وقال الحافظ ابن حجر: "كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدًّا، حتى بلغني أن السري كان يقول مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالبًا، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة"(٥).

ولأجل ذلك قدَّم طائفة من العلماء موطأ مالك على ابن مَاجَه، وجعلوه سادس الكتب الستة، كرزين السَّرَقُسْطيُّ في كتابه (التجريد للصحاح والسنن)، والمجد ابن الأثير في كتابه (جامع الأصول).

ومنهم من جعَل مسندَ الدارمي مقدَّما عليه، وعدَّه سادس الكتب الستة بدلًا عنه، كالحافظ العلائي والحافظ ابن حجر، قال العلائي: "ينبغي أن يكون كتاب الدارمي سادسا للخمسة بدله"(٦)، وقال ابن حجر: "ليس دون السنن في الرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أمثل من ابن مَاجَه، فإنه أمثل منه بكثير"(٧).

المبحث الثاني: الحديث الغريب وأقسامه. وتحته مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الحديث الغريب لغة واصطلاحًا.

الغريب لغة: صفة مشبهة من الغربة، وهي البعد عن الناس، قال الجوهري: "الغُربة: الاغتراب، تقول منه: تغرب، واغترب، فهو غريب وغُرُب أيضًا بضم الغين والراء"(٨). ورجل غريب: ليس من القوم (٩).

والغريب: هو الغامض من الكلام (١٠).

(١) العسقلاني، ابن حجر. النكت على ابن الصلاح (٤٨٧/١).
(٢) الحنبلي، ابن رجب. شرح علل الترمذي (٦١٥/٢).
(٣) الذهبي، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء (٢٧٩/١٣).
(٤) الذهبي، محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ (١٥٥/٢).
(٥) العسقلاني، ابن حجر. تهذيب التهذيب (٥٣١/٩).
(٦) العسقلاني، ابن حجر. النكت على ابن الصلاح (٤٨٦/١).
(٧) السيوطي، عبدالرحمن. تدريب الراوي (١٩٠/١).
(٨) الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح (١٩١/١).
(٩) الأنصاري، ابن منظور. لسان العرب (٦٤٠/١).
(١٠) الزبيدي، محمد مرتضى. تاج العروس (٤٨٠/٣).

والحديث الغريب اصطلاحًا: هو الحديث الذي تفرَّد بروايتِه، أو برواية جزء منه راوٍ واحد، في أي موضع من السند.

قال ابن الصلاح: "الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمرٍ لا يذكره فيه غيره، إما في متنه، وإما في إسناده"(١).

وقال ابن كثير: "ما تفرد به واحد"(٢).

وصورته كما ذكَر العراقي روايةً عن الحافظ ابن منده، أنه قال: "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى: غريبًا"(٣).

ونلاحظ في تعريفات بعض الأئمة أنهم يعبِّرون عنه بالتفرد، وهذا يقودنا لمسألة العلاقة بين الغريب والفرد.

وتحقيق هذه المسألة، أن الغريب والفرد في الاصطلاح مترادفا المعنى، قال حمزة المليباري: "يراد بالتفرد: أن يرويَ شخص من الرواة حديثًا دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدّثون النقّاد: (حديث غريب) وبعض العلماء غاير بينهما"(٤).

وابن حجر حقَّق المصطلحين فقال: "الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحًا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي"(٥).

ونوزع الحافظ ابن حجر في دعواه الترادف اللغوي، قال الكمال ابن أبي شريف: "فيما زعمه من كونهما مترادفين لغةً نظر، أي لأن الفرد في اللغة الوتر، وهو الواحد. والغريب من بَعُدُ عن وطنه، وأغرب فلان، جاء بشيء غريب أو كلام غريب بعيد عن الفهم. هذا كلام أهل اللغة، فالقول بالترادف لغة باطل"(٦).

كما أن ابن الصلاح أشار إلى افتراقهما في بعض الصور، فقال: "وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدودًا من أنواع الغريب; كما في الأفراد المضافة إلى البلاد"(٧).

المطلب الثاني: أقسام الحديث الغريب:

يقسِّم العلماءُ الحديثَ الغريبَ إلى قسمين، غريب مطلق وغريب نسبي، وهذا باعتبار موضع التفرد.

أما الغريب المطلق: فهو ما وقع التفرد فيه في أصل السند، أي يتفرد راوٍ واحد بروايتِه في أصل السند، كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته (٨)، تفرَّد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما. وقد يستمر التفرد إلى آخر السند.

وهذا يسميه ابن الصلاح (غريب متنًا وإسنادًا)، قال – رحمه الله–: "فمنه ما هو (غريب متنًا وإسنادًا)، وهو الحديث الذي تفرَّد برواية متنه راو واحد"(٩).

وأما الغريب النسبي: فتكون الغرابة في أثناء السند، بأن يرويه راويان أو أكثر، ثم ينفرد بروايتِه راوٍ واحد عن بقية الرواة. كحديث رواه عيسى بن موسى غُنْجارٌ، عن أبي حمزة السكري، الأعمش، عن أبي أيوب السَّختياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال النبي صلى

(١) الشَّهْرُزُورِي، ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث (ص٢٧٠).
(٢) القرشي، ابن كثير. الباعث الحثيث (ص١٦٧).
(٣) العراقي، عبدالرحيم بن الحسين. التقييد والإيضاح (ص٢٦٨).
(٤) المليباري، حمزة. الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الحديث وتعليلها (ص١٥).
(٥) العسقلاني، ابن حجر. نزهة النظر على نخبة الفكر (ص٧٥).
(٦) نقَلَ عنه في اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المناوي. ينظر: (٣٢٧/١).
(٧) الشَّهْرُزُورِي، ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث (ص٢٧٠).
(٨) أخرَّجه البخاري في الصحيح (٢٥٣٥)، ومسلم في الصحيح (١٥٠٦).
(٩) الشَّهْرُزُورِي، ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث (ص٢٧٠).

الله عليه وسلم: "لا تُسَمُّوا العنبَ الكرْمَ"[١]. قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو حمزة السكري، واسمه محمد بن ميمون، تفرد به الغُنْجار، ولم يسند الأعمش عن أيوب حديثاً عن غير هذا"[٢].

وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أبو هريرة ووائل بن حجر. وسمي نسبيًا لكون التفرَّد فيه بالنسبة لراوٍ معين. وهذا يسميه ابن الصلاح (غريب إسنادًا لا متنًا)، قال – رحمه الله–: "ومنه ما هو (غريب إسنادًا لا متنًا) كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة، إذا تفرَّد بعضُهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبًا من ذلك الوجه، مع أن متنَه غير غريب"[٣].

قال ابن حجر: "ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند: أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، أو لا يكون كذلك بأن يكون التفرد في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فالأول: الفرد المطلق، والثاني: الفرد النسبي: سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورًا"[٤].

ثم إن الغريب النسبي له صور:

– ما تفرد به راوٍ واحد مطلقًا أو عن شيخ معيَّن، وهو الأكثر في رواية الحديث.

– تفرَّدُ أهل بلد عن راوٍ، كتفرَّدِ الشاميّين برواية حديث أبي ذر الغفاري، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله تبارك وتعالى أنه قال: "يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا... الحديث"[٥].

– تفرَّدُ أهل البلد عن أهل بلد أخرى، كحديث تفرَّدَ بروايته عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا محمد بن سوقه، عن عبد الله دينار، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب، خطب بالجابية، فقال: "قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامي فيكم، فقال: استوصوا بأصحابي خيراً، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب، حتى إن الرجل ليبتدئ بالشهادة قبل أن يسألها، فمن أراد منكم بحبحة الجنة فليلزم الجماعة؛ فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، لا يخلون أحدكم بامرأة؛ فإن الشيطان ثالثهما، ومن سرّتهُ حسنتهُ وساءتهُ سيئتهُ، فهو مؤمن"[٦].

قال الحاكم: "هذا الحديث من أفراد الخراسانيين عن الكوفيين"[٧].

– تفرَّدُ راوٍ عن أهل بلدٍ، كأن يقال: تفرَّدَ به الكوفيون مثلًا، والمنفرد به واحد من أهل الكوفة، فنسب المفرد إليهم مجازًا.

قال السخاوي: "والحاصل أن القسم الثاني أنواع، منها ما يشترك الأول معه فيه; كإطلاق تفرد أهل بلد بما يكون راويه منها واحدًا فقط. وتفرد الثقة بما يشترك معه في روايته ضعيف، ومنها ما هو مختص به، وهي تفرد شخص عن شخص أو عن أهل بلد، أو أهل بلد عن شخص أو عن بلد"[٨].

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٨٨٤)، وفي المعجم الصغير (٩٥٥).
(٢) الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الأوسط (٤٥١/٧).
(٣) الشَّهْرُزُورِي، ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث (ص٢٧٠).
(٤) العسقلاني، ابن حجر. نزهة النظر (ص٧٥).
(٥) أخرجه مسلم في الصحيح (٢٥٧٧).
(٦) الحاكم، محمد بن عبدالله. المستدرك (١١٣/١–١١٤).
(٧) أخرجه ابنُ المبارك في مسنده (٢٤١) ومن طريقه أحمد في المسند (١١٤)، وابن حبان في الصحيح (٧٢٥٤) والحاكم في المستدرك (٣٨٧).
(٨) السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. فتح المغيث (٢٧١/١).

كما أن الغريب من حيث القبول والرد، منه ما هو صحيح مقبول، ومنه ما هو ضعيف مردود، وهو الأكثر.

قال النووي: "وينقسم الغريب إلى صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير الصحيح، وهو الغالب على الغريب"(١).

قال الإمام مالك: "شر العلم الغريب"(٢)، وقال أحْمَد: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء"(٣).

المبحث الثالث: الأحاديث التي حكَم عليها الإمام ابن مَاجَه بالغرابة والتفرد.

المطلب الأول: تحقيق ثبوت عبارة ابن مَاجَه في نسخ السنن:

اشتهر كتاب سنن ابن مَاجَه بكثرة الغرائب فيه، قال ابن حجر: "كتابه في السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب"(٤).

وقد جمع الحافظُ الذهبيُّ جزءًا في هذه الأحاديث الغريبة، أسماه "جزء فيه غرائب سنن الحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد بن مَاجَه القزويني". وقد بلغ عدد أحاديثه أربعة وثلاثين حديثًا.

وهذه الأحاديث لم ينص على غرابتها ابن مَاجَه، وإنما من انتقاء الحافظ الذهبي، مما رآه غريبًا.

بيد أن هناك أحاديث حكَم عليها ابن مَاجَه بالغرابة أو التفرد صراحةً، لكن هذه الأحكام لم تثبت في بعض النسخ الخطية للسنن، ومحل الكلام في هذ المبحث حول إثبات وجود هذا اللفظة أو المصطلح في السنن.

ونسخ ابن مَاجَه التي اعتمدها محققو الكتاب هي:

- **نسخة محفوظة بالمكتبة السليمانية في إستنبول رقم (٩٩٧)** (٥).

وكان عدد الأحاديث في هذه النسخة خمسة:

الأول: حديث (١١١٩)، قال ابن مَاجَه: "الأول غريب"، (٣٠/٢) (٦).

الثاني: حديث (١٢٠٧)، قال ابن مَاجَه: "تفرد به نصر"، (٦٢/٢).

الثالث: حديث (٢١٤٢)، قال ابن مَاجَه: "تفرد به إسماعيل بن بهرام وحده"، (٣٩٣/٢) (٧).

الرابع: حديث (٢١٦٢)، قال ابن مَاجَه: "تفرد به ابن أبي عمر وحده"، (٤٠٢/٢).

الخامس: حديث (٢٧٠٢)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث الرمليين، ليس إلا عندهم"، (٦٧/٣).

- **النسخة التيمورية، وهي من محفوظات دار الكتب المصرية في الخزانة التيمورية رقم (٥٢٢)** (٨).

وكان عدد الأحاديث في هذه النسخة سبعة:

الأول: حديث (١١٥٨)، قال ابن مَاجَه: "لم يحدث به إلا قيس عن شعبة"، (١٦٦/٢) (٩).

---

(١) النووي، يحيى بن شرف. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق – صلى الله عليه وسلم (٥٤٦/٢).

(٢) نقَل عنه في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي. ينظر: (١٠٠/٢)

(٣) الحنبلي، ابن رجب. شرح علل الترمذي (٤٠٨/١-٤٠٩).

(٤) العسقلاني، ابن حجر. تهذيب التهذيب (٥٣١/٩).

(٥) بتحقيق مركز البحوث بدار التأصيل. الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.

(٦) هذا النقل لا يوجد في بقية النسخ المخطوطة ولا المطبوعة. قال المحقق: "قول ابن ماجه من حاشية س".

(٧) قال محققو طبعة دار التأصيل: "قول ابن ماجه ليس من حاشية (س)".

(٨) حقِّقت من عدة مجامع وباحثين:

- جمعية المكنز الإسلامي. بتحقيق فريق من الباحثين. الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- دار الرسالة. بتحقيق شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- دار التأصيل. بتحقيق مركز البحوث. الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- دار الصديق. بتحقيق عصام موسى هادي. الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

(٩) مثبت في طبعة جمعية المكنز فقط.

الثاني: حديث (١١٦٢)، قال ابن مَاجَه: "غريب، لا يحدث به إلا ابن أبي شيبة وحده"، (١٦٠/٢) [١].

الثالث: حديث (١٢٩٢)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث غريب لم يحدث به غير نصر بن علي"، (١٧٨/٢).

الرابع: حديث (٢٢٢٧)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث غريب تفرد به إسماعيل"، (٣١٢/٢) [٢].

الخامس: حديث (٢٢٤٦)، "تفرد به ابن أبي عمر وحده"، قاله ابن مَاجَه (٣١٤/٢) [٣].

السادس: حديث (٢٧٩٣)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث الرمليين، ليس إلا عندهم". (٣٩٢/٢).

السابع: حديث (٣٤٠٧)، قال ابن مَاجَه: "غريب؛ ليس، إلا عن محمد بن سلمة"، (٤٨٠/١) [٤].

- **نسخة المكتبة الوطنية بباريس رقم (٧٠٦)** [٥].

وكان عدد الأحاديث في هذه النسخة حديثًا واحدًا:

الأول: حديث (٢١٦١)، "تفرد به ابن أبي عمر وحده"، قاله ابن مَاجَه (٢٩٢/٣) [٦].

- **نسخة جار الله بمكتبة إستانبول رقم (٢٩٠)** [٧].

وكان عدد الأحاديث في هذه النسخة سبعة:

الأول: حديث (١١٠٨)، قال ابن مَاجَه: "غريب، لا يحدث به إلا ابن أبي شيبة وحده"[٨]. (٣٠٨/٢).

الثاني: حديث (١١٥٨)، قال ابن مَاجَه: "لم يحدث به إلا قيس عن شعبة"، (٣٤٣/٢) [٩].

الثالث: حديث (١٢٣٤)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث غريب لم يحدث به غير نصر بن علي". (٣٩٧/٢) [١٠].

الرابع: حديث (٢١٤٣)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث غريب تفرد به إسماعيل". (٥١٣/٣) [١١].

الخامس: حديث (٢١٦٢)، قال ابن مَاجَه: "تفرد به ابن أبي عمر وحده". (٥٣٦/٣).

السادس: حديث (٢٦٩١)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث الرمليين، ليس إلا عندهم". (٢٦١/٤).

السابع: حديث (٣٢٨٢)، قال ابن مَاجَه: "غريب؛ ليس، إلا عن محمد بن سلمة". (٢٤/٥).

- **نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد رقم (٢٨٢٨)، (٢٨٢٩)**[١٢].

وكان عدد الأحاديث في هذه النسخة ستة:

الأول: حديث (١١٠٨)، قال ابن مَاجَه: "غريب، لا يحدث به إلا ابن أبي شيبة وحده". (٣٠٨/٢).

الثاني: حديث (١٢٣٤)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث غريب لم يحدث به غير نصر بن علي". (٣٩٧/٢).

الثالث: حديث (٢١٤٣)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث غريب تفرد به إسماعيل". (٥١٣/٣).

الرابع: حديث (٢١٦٢)، قال ابن مَاجَه: "تفرد به ابن أبي عمر وحده". (٥٣٦/٣).

---

(١) ليس في طبعة دار الرسالة.

(٢) ليس في طبعة دار الرسالة.

(٣) قال محققو طبعة دار التأصيل: "قول ابن ماجه ليس في (س)، والمكتبة الوطنية [١٤١/أ]". قلت (س) رمز للنسخة السليمانية.

(٤) ليس في طبعة دار الرسالة.

(٥) بتحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل. الطبعة الأولى ١٤٣٥ هـ، وتحقيق: شعيب الأرناؤوط. دار الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

(٦) قال محققو طبعة دار التأصيل: "قول ابن ماجه ليس في (س)، والمكتبة الوطنية [١٤١/أ]".

(٧) بتحقيق: د. بشار عوَّاد بدار الجيل. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، وتحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. المطبعة السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

(٨) ليس في طبعة المطبعة السعودية بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

(٩) ليس في طبعة المطبعة السعودية بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

(١٠) ليس في طبعة المطبعة السعودية بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

(١١) ليس في طبعة المطبعة السعودية بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

(١٢) بتحقيق د. بشار عوَّاد بدار الجيل. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

الخامس: حديث (٢٦٩١)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث الرمليين، ليس إلا عندهم". (٢٦١/٤).

السادس: حديث (٣٢٨٢)، قال ابن مَاجَه: "غريب؛ ليس، إلا عن محمد بن سلمة". (٢٤/٥).

- نسخة المكتبة السليمانية باستنبول (٣٧) [١].

وكان عدد الأحاديث في هذه النسخة ثلاثة:

الأول حديث (٢١٦٢)، قال ابن مَاجَه: "تفرد به ابن أبي عمر وحده"، (٢٩٢/٣).

الثاني: حديث (٢٦٩١)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث الرمليين، ليس إلا عندهم"، (٦٩٦/٣).

الثالث: حديث (٣١٦٩)، قال ابن مَاجَه: "هذا من فرائد العدني"، (٣٤٠/٤).

- نسخة المكتبة المحمودية [٢].

وكان عدد الأحاديث في هذه النسخة أربعة:

الأول: حديث (١١٥٨)، قال ابن مَاجَه: "لم يحدث به إلا قيس عن شعبة"، (ص٢١١).

الثاني: حديث (١٢٣٤)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث غريب لم يحدث به غير نصر بن علي", (ص٢٢٢).

الثالث: حديث (٢١٦٢)، قال ابن مَاجَه: "تفرد به ابن أبي عمر وحده"، (ص٣٦٤).

الرابع: حديث (٣٢٨٢)، قال ابن مَاجَه: "غريب؛ ليس، إلا عن محمد بن سلمة"، (ص٥٤٦).

- نسخة مكتبة عارف حكمت [٣].

وكان عدد الأحاديث في هذه النسخة حديثًا واحدًا:

الأول: حديث (٢١٦٢)، قال ابن مَاجَه: "تفرد به ابن أبي عمر وحده"، (ص٣٦٤).

- نسخة المكتبة الأزهرية [٤].

وكان عدد الأحاديث في هذه النسخة حديثًا واحدًا:

الأول: حديث (٢١٦٢)، قال ابن مَاجَه: "تفرد به ابن أبي عمر وحده"، (ص٣٦٤).

- نسخة مراد ملا [٥].

وكان عدد الأحاديث في هذه النسخة حديثًا واحدًا:

الأول: حديث (٢١٦٢)، "تفرد به ابن أبي عمر وحده"، قاله ابن مَاجَه (ص٣٦٤).

- نسخة مخطوطة من رواية أحمد بن محمد ابن السري عن ابن مَاجَه [٦].

شملت هذه النسخة الأحاديث الآتية:

الأول: قال ابن مَاجَه: "حدثنا محمد بن أبي عمر العدني قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، احْتَجَمَ وَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ"، وتفرد به ابن أبي عمر وحده". (لوح ١٧٩/ب).

الثاني: قال ابن مَاجَه: "حدثنا أبو عمير عيسى بن محمد بن النحاس، وعيسى بن يونس، والحسين بن أبي السرى العسقلاني قالوا: حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك قال: أتى رجل بقاتل وليه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "اعْفُ" فَأَبَى. فَقَالَ: "خُذْ أَرْشَكَ"، فَأَبَى. قَالَ: "اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ" قَالَ: فَلُحِقَ بِهِ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ قَالَ: "اقْتُلْهُ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ"، فَخَلَّى سَبِيلَهُ. قَالَ: فَرُئِيَ يَجُرُّ نِسْعَتَهُ ذَاهِبًا إِلَى أَهْلِهِ، قَالَ: كَأَنَّهُ قَدْ كَانَ أَوْثَقَهُ. قَالَ أَبُو عُمَيْرٍ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ: ابْنُ شَوْذَبٍ، عَنْ

(١) بتحقيق: شعيب الأرناؤوط. دار الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

(٢) بتحقيق: عصام موسى هادي. بدار الصديق. الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

(٣) بتحقيق: عصام موسى هادي. بدار الصديق. الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

(٤) بتحقيق: عصام موسى هادي. بدار الصديق. الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

(٥) بتحقيق: عصام موسى هادي. بدار الصديق. الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

(٦) لم تحقَّقْ بعد-والله اعلم-.

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: فَلَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقُولَ: "اقْتُلْهُ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ". قال ابن ماجة: "هذا حديث الرمليين ليس إلا عندهم". (لوح ٢١٢/ب).

الثالث: قال ابن مَاجَه: حدثنا محمد بن أبي عمر العدني، قال: "حدثنا سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَا فَرَعَةَ، وَلَا عَتِيرَةَ".

قال أبو عبد الله: "هذا من فرائد العدني". (لوح ٢٤٣/أ).

ومن طبعات كتاب السنن التي اعتمدها بعض المحققين:

– طبعة دهلي القديمة (سنة ١٢٨٢هـ).

– طبعة المطبعة العلمية بمصر (سنة ١٣١٣هـ).

وقد اعتمد عليهما محمد فؤاد عبد الباقي، وأعاد نشر الكتاب بدار إحياء الكتب العربية، وكان عدد الأحاديث فيهما سبعة أحاديث:

الأول: حديث (١١٠٨)، قال ابن مَاجَه: "غريب، لا يحدث به إلا ابن أبي شيبة وحده"، (٣٥٢/١).

الثاني: حديث (١١٥٨)، قال ابن مَاجَه: "لم يحدث به إلا قيس عن شعبة"، (٣٦٦/١).

الثالث حديث (١٢٣٤)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث غريب لم يحدث به غير نصر بن علي", (٣٩٠/١).

الرابع: حديث (٢١٤٣)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث غريب تفرد به إسماعيل"، (٧٢٥/٢).

الخامس: حديث (٢١٦٢)، قال ابن مَاجَه: "تفرد به ابن أبي عمر وحده"، (٧٣١/٢).

السادس: حديث (٢٦٩١)، قال ابن مَاجَه: "هذا حديث الرمليين، ليس إلا عندهم"، (٨٩٧/٢).

السابع: حديث (٣٢٨٢)، قال ابن مَاجَه: "غريب؛ ليس، إلا عن محمد بن سلمة"، (١٠٩٢/٢).

المطلب الثاني: دراسة الأحاديث التي حكم عليها بالغرابة:

بلغت الأحاديث التي حكَم عليها ابن مَاجَه –صراحةً– بالغرابة بعد التتبع والاستقراء تسعة أحاديث، سأتناولها بالدراسة والبحث.

الحديث الأول:

أولًا: نص الحديث:

قال الإمام ابن مَاجَه:

١١٠٨– حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا ابن أبي غَنِيَّة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، أنه سئل: "أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا؟، قَالَ: أَوَ مَا تَقْرَأُ: {وَتَرَكُوكَ قَائِمًا}؟".

قال أبو عبد الله: غريب، لا يحدث به إلا ابن أبي شيبة وحده (١).

ثانيًا: تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى في المسند (٥٠٤٣)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٠٠٣)، من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة به،

وأخرجه ابن خسرو في مسند أبي حنيفة (١٩٩) من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري،

كلاهما (ابن أبي شيبة وإسحاق) عن ابن أبي غَنِيَّة به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥١٨٣) عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة من قوله.

وأخرجه أبو يوسف في الآثار (٣٥٦)،

ومحمد بن الحسن في الآثار (٢٠٠)،

وابن خسرو في مسند أبي حنيفة (١٩٨)، (٢٩٤)، (٤٠٠)، (٩٥٦)، من طريق إسحاق بن موسى،

ثلاثتهم (أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وإسحاق) عن أبي حنيفة،

(١) ينظر: سنن ابن ماجه، طبعة دار إحياء الكتب العربية (٣٥٢/١). وطبعة دار الجيل بتحقيق د. بشار عوّاد (٣٠٨/٢).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥٢٣٣) عن وكيع عن سفيان،

كلاهما (أبو حنيفة، وسفيان) عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

ثالثًا: دراسة الحديث:

نلحظ مما سبق أن الحديثَ رُوِيَ عن إبراهيم من طريقي الأعمش وحماد على الاختلاف الظاهر بينهما.

وروي عن الأعمش من طريقي ابن أبي غَنِيَّة ومحمد ابن فضيل، فرواه ابن أبي غَنِيَّة عنه عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. وهذا إسناد ابن مَاجَه. تفرَّد عنه ابن أبي شيبة.

وخالفه محمد بن فضيل، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة مقطوعًا.

ويمكن إجمال الاختلاف فيه من ثلاثة أوجه:

١- ابن غنية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود.

٢- ابن غنية وحماد عن الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعود.

٣- محمد بن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قوله.

ورواه عن حماد أبو حنيفة وسفيان، ولم يختلفا عليه. وهذا الوجه عن إبراهيم رجحَّه الدارقطني، قال: "تفرد به يحيى بن عبد الملك بن أبي غَنِيَّة، عن الأعمش، عن إبراهيم، ووهم فيه. حدث به إسحاق بن موسى الأنصاري، وأبو بكر بن أبي شيبة عنه كذلك. وخالفهما زياد بن أيوب، فرواه عن ابن أبي غَنِيَّة، عن الأعمش، عن إبراهيم، سئل عبدالله، ليس فيه: عن علقمة. وكذلك رواه أصحاب الأعمش عنه، وهو صحيح"[١].

والحديث صحَّحه البوصيري، قال: "هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات"[٢].

قلت: إسناد الحديث رجاله ثقات، وابن أبي غَنِيَّة، وثقه ابن سعد [٣]، وابن معين [٤]، وقال عبدالله: "سمعت أبي يقول: يحيى بن عبدالملك بن أبي غَنِيَّة ثقة، هو وأبوه متقاربان في الحديث، رجل صالح هيئ له هيئة"[٥]، وقال أبو حاتم: "كان ابن أبي غَنِيَّة ثقة، شيخ له هيئة رجل صالح"[٦].

فالذي يظهر لي أن الحديث لا يصح من طريق ابن أبي غَنِيَّة كما رجَّح الدار قطني.

والذي يظهر مما سبق أن الإمامَ ابنَ مَاجَه قصَد من إطلاقه الغرابة إعلاله بتفرد يحيى بن عبدالملك بن أبي غَنِيَّة، ويبدو أنه تصحَّف إلى ابن أبي شيبة لموافقة الرسم. ويؤيده قول الدارقطني: "تفرد به يحيى بن عبدالملك بن أبي غَنِيَّة، عن الأعمش، عن إبراهيم، ووهم فيه"[٧].

فالتفرد من ابن أبي غَنِيَّة به عن الأعمش دون سائر أصحاب الأعمش، وليس التفرد من ابن أبي شيبة، بدليل أنه تابعه عليه في روايته عن ابن أبي غَنِيَّة إسحاق بن موسى الأنصاري.

الحديث الثاني:

أولًا: نص الحديث:

قال الإمام ابن مَاجَه:

(١) الدارقطني، علي بن عمر. العلل (١٣٦/٥).
(٢) البوصيري، أحمد بن أبي بكر. مصباح الزجاجة (١٣٣/١).
(٣) البغدادي، محمد بن سعد. الطبقات الكبرى (٥١٥/٨).
(٤) البغدادي، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي (ص٢٣٤).
(٥) الحنبلي، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٣١٠/٣).
(٦) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. الجرح والتعديل (١٧١/٩).
(٧) الدارقطني، علي بن عمر. العلل (١٣٦/٥).

١١٥١- حدثنا محمود بن غَيْلان، قال: حدثنا أزهر ابن القاسم، (ح) وحدثنا بَكْر بن خَلَف أبو بشر، قال: حدثنا رَوْحُ بن عُبَادة، قالا: حدثنا زكريا بن إسحاق، عن عمرو ابن دينار، عن عطاء بن يسار [١]، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ".

حدثنا محمود بن غَيْلان قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله.

قال ابن مَاجَه: الأول غريب [٢].

ثانيًا: تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في السنن (٤٢١)، والنسائي في الكبرى (٩٣٩)، وأحْمَد في المسند (١٠٦٩٨)، (١٠٨٧٤)، من طريق أزهر ورَوْح،

ومسلم في الصحيح (٧١٠) من طريق رَوْح،

ومسلم في الصحيح (٧١٠) من طريق عبدالرزاق،

والبزَّار في المسند (٨٧٤٥) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى،

والدارمي في المسند (١٤٨٨) من طريق أبي عاصم الضحاك،

والنسائي في الكبرى (٩٣٩)، وابن حبان في الصحيح (٢٧١٠) من طريق ابن المبارك،

جميعهم (أزهر، ورَوْح، وأبو عاصم، وعبدالرزاق، وعبدالأعلى، وابن المبارك) عن زكريا بن إسحاق،

وقال أبو عاصم الضحاك في رواية الدارمي: عن سليمان بن يسار، بدل عطاء. تفرَّد به.

وأخرجه عبدالرزاق في المصنف (٤١٢١)، ومن طريقه البزَّار في المسند (٨٧٣٩) من طريق معمر،

ومسلم في الصحيح (٧١٠)، وأبو داود في السنن (١٢٦٦)، والبزَّار في المسند (٨٧٣٦) من طريق حماد بن زيد،

كلاهما (معمر، وحماد بن زيد) عن أيوب.

قال حماد بن زيد في روايته: "ثم لقيت عمْرًا، فحدثني به، ولم يرفعه"[٣].

وأخرجه مسلم في الصحيح (٧١٠)، وأبو داود في السنن (١٢٦٦)، والنسائي في الكبرى (٩٤٠) وأحْمَد في المسند (٩٨٧٣)، والدارمي في المسند (١٤٨٩) وابن خزيمة في الصحيح (١١٢٣) من طريق شعبة عن وَرْقَاء،

وأبو داود في السنن (١٢٦٦) من طريق ابن جريج،

والبزَّار في المسند (٨٧٤٢)، وأبو عوانة في المستخرج (١٤٠٣) من طريق محمد بن جِحَادة،

والبزَّار في المسند (٨٧٤٤) من طريق حسين المعلم،

والبزَّار في المسند (٨٧٤٦)، وأبو يعلى في المسند (٦٣٨٠) من طريق محمد بن مسلم،

والبزَّار في المسند (٨٧٤٧)، وأبو يعلى في المسند (٦٣٧٩) من طريق حماد بن سلمة،

وأبو عوانة في المستخرج (١٤٠١) من طريق إبراهيم ابن إسماعيل،

وأبو عوانة في المستخرج (١٤٠٢) من طريق أبان العطَّار،

---

(١) يظهر أن هناك تصحيفًا في السند، وأن الصحيح أنه سليمان ابن يسار بدل عطاء بن يسار؛ حتى يستقيم حكم ابن مَاجَه على الحديث من هذه الطريق بالغرابة. وقد جاءت من هذا الوجه عند الدارمي (١٤٨٨)، قال: حدثنا أبو عاصم، عن زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه: "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ".

(٢) السنن، ابن ماجه، طبعة دار التأصيل (٣٠/٢). وهذا الموضع انفردت به النسخة السليمانية عن باقي نسخ السنن. وهو من حاشية النسخة، وجعل المحقق لكل إسناد رقم على التوالي (١١١٩-١١٢٠).

(٣) ينظر الجامع الصحيح للإمام مسلم (٤٩٣/١).

والطبراني في الأوسط (٢٢٨٥) من طريق عبدالرحمن ابن ثابت،

جميعهم (زكريا، وأيوب، وورقاء، وابن جريج، ومحمد ابن جحادة، ومحمد بن مسلم، وحسين المعلم، وحماد بن سلمة، وإبراهيم بن إسماعيل، وأبان العطَّار، وعبدالرحمن ابن ثابت) **عن عمرو بن دينار به.**

وأخرجه البزَّار في المسند (٨٧٣٦) من طريق محمد ابن عبدالملك القرشي عن حماد بن زيد،

وأخرجه في المسند (٨٧٣٧) من طريق عبدالوارث،

وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (٤٩٢٠) من طريق ابن عُليَّة،

والبزَّار في المسند (٨٧٣٨) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد،

ثلاثتهم (عبدالوارث، وابن عُليَّة، وعبدالوهاب) عن أيوب.

وأخرجه عبدالرزاق في المصنف (٣٩٨٧) من طريق ابن جُرَيْج والثوري،

وأخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف (٤٩١٩) من طريق ابن عُيينة،

خمستهم (حماد بن زيد، وأيوب، وابن جُرَيْج، والثوري، وابن عيينة) **عن عمرو بن دينار به، موقوفًا.**

وأخرجه ابن المقرئ في معجمه (٧٤٠) من طريق أبي مالك الأشجعي وأبي ربيع السمان عن عطاء، به.

ثالثًا: دراسة الحديث:

الحديث مختلف فيه من وجهين:

الأول: الاختلاف في رفعه ووقفه:

فقد رواه عن عمرو بن دينار به مرفوعًا: زكريا وأيوب وورقاء وابن جريج محمد بن جحادة ومحمد بن مسلم وحسين المعلم وحماد بن سلمة وإبراهيم بن إسماعيل وأبان العطَّار وعبدالرحمن بن ثابت، وأوقفه

حماد بن زيد والثوري وابن جُرَيْج وابن عيينة.

قال أبو حاتم: "الموقوف أصح"(١).

وقال الطحاوي: "فتأملنا هذا الحديث في أسانيده، إذ كان بعض رواته، أعني من حديث عمرو بن دينار، قد أوقفوه على أبي هريرة ولم يرفعوه إلى رسول الله عليه السلام، منهم سفيان بن عيينة، .....، قال سعيد: فقلت لسفيان: أمرفوع؟ قال: يرى عمرو أنه مرفوع. فعاد حديث عمرو بن دينار إلى أنه مشكوك فيه، أمرفوع هو أو غير مرفوع؟ فانتفى بذلك أن يكون فيه حجة في هذا الباب"(٢).

قال ابن حبان في ترجمة اليمامي: "وهذا خبر مشهور لزكريا بن إسحاق مرفوع، والثوري فإنما رفع عنه إسحاق الأزرق وحده، وهو وهم، والصحيح من حديثه موقوف على أبي هريرة، وأما معمر فإن عنده هذا الحديث عن أيوب عن عمرو نفسه، وعند ابن جريج أيضًا موقوف، وهو عزيز من حديثه"(٣).

قال البيهقي بعدما خرَّج الحديث: "قال حماد: قال علي بن الحكم: حدث بهذا عمرو مرة فرفعه، فقال له رجل: إنك لم تكن ترفعه. قال: بلى، قال: لا والله، قال: فسكت"(٤).

بينما رجَّح الترمذي المرفوع، قال: " والحديث المرفوع أصح عندنا"(٥).

(١) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. علل الحديث (١٨٨/٢).

(٢) الطحاوي، أحمد بن محمد. شرح مشكل الآثار (٣١٧/١٠).

(٣) البستي، ابن حبان. المجروحين (١٣٤/١).

(٤) البيهقي، أحمد بن الحسين. السنن الكبير (٤٨٢/٢).

(٥) الترمذي، محمد بن عيسى. السنن (٤٤٥/١).

والحاصل أن عمرو بن دينار كان يرويه أحيانًا مرفوعًا، وأحيانًا موقوفًا، وقد حفظه جماعة من الحفاظ عن عمرو مرفوعًا، فلا تقدح رواية الوقف في رفع هذا الحديث، لا سيما مع قول ابن عيينة: "يرى عمرو أنه مرفوع"[(١)]، والله أعلم.

والثاني: الاختلاف في إسناده على زكريا:

فرواه عنه أبو عاصم الضحاك عن ابن دينار عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة مرفوعًا.

ورواه عنه أزهر، ورَوْح، وعبدالرزاق، وعبدالأعلى، وابن المبارك عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعًا.

قلت: يظهر لي أن هذا الوجه المختلف فيه عن زكريا هو مراد ابن مَاجَه من إطلاق الغرابة، فالمراد بيان غرابته عن عمرو بن دينار، عن سليمان بن يسار، وأن الصواب عن زكريا، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، به مرفوعًا.

قال البزّار: "هكذا رواه عَبد الأعلى، عن زكريا، عن عَمْرو، عَن عطاء بن يسار، عَن أبي هُرَيرة، وخالفه أَبُو عَاصِم في إسناده فرواه عن زكريا، عن عَمْرو بن دينار، عَن سُليمان بن يسار، عَن أَبِي هُرَيرة، عَن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم. والصواب حديث عَمْرو، عَن عطاء بن يسار"[(٢)].

ولعل ابنَ مَاجَه قصَد ببيان غرابتِه إعلالَه من هذا الوجه عن زكريا عن عمرو بن دينار.

الحديث الثالث:

أولًا: نص الحديث:

قال الإمام ابن مَاجَه:

١١٥٨- حدثنا محمد بن يحيى، وزيد بن أَخْزَم، ومحمد بن مَعْمَر، قالوا: حدثنا موسى بن داود الكوفي قال: حدثنا قيس بن الربيع، عن شعبة، عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن شَقِيْق، عن عائشة، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِذَا فَاتَتْهُ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ، صَلَّاهَا بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ". قال أبو عبد الله: لم يحدث به إلا قيس عن شعبة"[(٣)].

ثانيًا: تخريج الحديث:

أخرجه البزار في حديث شعبة (١٢١)، وابن عدي في الكامل (١٦٦/٧)، ومحمد بن طلحة النعالي في فوائده (١)، وتمام في فوائده (٥٩)، (٦٩٤)، وأبو الشيخ في ذكْر الأقران (ص٧١)، وعبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة (ص٤٣) من طريق عاصم بن علي،

ولفظ أبي الشيخ: "إذا فاتَه أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، صلَّى بعد العصْرِ بعْدَ الركْعَتَين".

وعبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة (ص٤٣) من طريق علي بن الجعد،

وابن البختري في الرابع من حديثه (٥٦)، وأبو العباس الأصم في الثالث من حديثه (٢٤٨) من طريق إسحاق بن منصور،

وأبو طاهر المخلص في العاشر من فوائده (١٧٩) (٢٣٣٤) من طريق أحمد بن خالد بن موسى،

أربعتهم (عاصم، وعلي، وإسحاق، وأحمد بن خالد) عن قيس، به.

وفي رواية ابن البختري: "فصلى بعد الركعتين بعد العصر". وهي وهْمٌ.

وأخرجه الترمذي في السنن (٤٢٨) من طريق عبد الله ابن المبارك، عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن شَقِيْق،

(١) الطحاوي، أحمد بن محمد. شرح مشكل الآثار (٣١٧/١٠).

(٢) البزّار، أحمد بن عمرو. المسند (٢٦٨/١٥).

(٣) ينظر: سنن ابن ماجه، طبعة دار إحياء الكتب العربية (٣٦٦/١). وطبعة دار الجيل بتحقيق د.بشار عوّاد (٣٤٣/٢).

عن عائشة. وليس فيه عنده "بعد الركعتين".

ثالثًا: دراسة الحديث:

الحديث تفرَّد به قيس بن الربيع عن شعبة، وقيس بن الربيع: ليس بالقوي، ضعفه غير واحد، وله أحاديث منكرة، وابتلي بابن له كان يدخل عليه ما ليس من حديثه فيحدث به [١].

قال الترمذي بعدما خرَّجه من طريق ابن المبارك عن خالد الحذَّاء: "حديث حسن غريب، إنما نعرفه من حديث ابن المبارك من هذا الوجه. وقد رواه قيس بن الربيع، عن شعبة، عن خالد الحذاء نحو هذا، ولا نعلم أحداً رواه عن شعبة غير قيس بن الربيع"[٢].

وقال ابن عدي: "وهذا لقيس عن شعبة؛ لم أكتبه بعلو إلا عن المروزي، وأظنه لم يحدث به عن قيس غير عاصم"[٣].

قلت: قد توبع عليه من عاصم كما ترى، وإنّما المتفرد به قيس بن الربيع.

قلت: وهذا الحديث من مناكيره؛ فقد تفرد به عن شعبة دون أصحابه الثقات على كثرتهم، والحديث كما ترى رواه عبدالله بن المبارك عن خالد الحذاء، وليس فيه قضاء فائتة النافلة القبلية للظهر، ولهذا فقد أنكره أحْمَد على قيس بن الربيع.

قال أبو داود: "ذكرت لأحمد بن حنبل حديث قيس بن الربيع، عن شعبة، عن خالد الحَذَّاء، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة؛ أن النبي صَلى الله عَليه وسَلم كان إذا فاته الأربع قبل الظهر، صلاها بعد الظهر. فقال أحمد: يرويه غير واحد، ليس يذكرون هذا فيه"[٤].

وقال الألباني: "فالحديث صحيح بغير الركعتين، وذكرهما منكر؛ لتفرد قيس بن الربيع بهما"[٥].

قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على "جامع الترمذي: "وقيس بن الربيع ثقة، وثقه الثوري وشعبة وغيرهما، ومن تكلم فيه.. فإنما تكلم في حفظه من غير حُجة، وقد تابعه في أصل الحديث عبدالوارث العَتَكِي عن ابن المبارك، فالحديث صحيح"[٦] .

قلت: هو غريب أيضًا من حديث ابن المبارك؛ حيث تفرد به عنه: عبد الوارث بن عبيد الله العَتَكِي المروزي، وليس له في الكتب الستة غير هذا الموضع الوحيد، وروايته هذه غريبة من حديث ابن المبارك، حيث تفرد به عنه دون بقية أصحابه من المراوزة وغيرهم، وقد روى عن ابن المبارك جموع غفيرة من الثقات وغيرهم.

وعلى هذا فإن هذه الرواية لا تعضد ما قبلها، ولا تشهد لما بعدها.

ولعل الإمامَ ابنَ مَاجَه قصَد من عبارته إعلال الحديث، وأنه ليس من حديث شعبة، وإنما هو حديث خالد الحذَّاء، وَهِمَ فيه قيس بن الربيع، فأدرج شعبة فيه، فإن أصحاب شعبة الحفاظ لا يروونه، فالمحفوظ حديث خالد الحذَّاء عن عبدالله بن شقيق عن عائشة رضي الله عنها.

الحديث الرابع:

أولًا: نص الحديث:

قال الإمام ابن مَاجَه:

١٢٣٤- حدثنا نَصْر بن عَلِي الجَهْضَمِي، قال: أنبأنا عبد الله بن داود، من كتابه في بيته، قال: حدثنا سَلَمَة بن نُبَيْط، عن نُعَيْم بن أبي هند، عن نُبَيْط بن شَرِيْط، عن سالم بن عُبَيْد، قال: أغمي على رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه، ثم أفاق، فقال: "أَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ؟، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: مُرُوا بِلَالًا فَلْيُؤَذِّنْ وَمُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، ثُمَّ

(١) العسقلاني، ابن حجر. تهذيب التهذيب (٤٤٧/٣).
(٢) الترمذي، محمد بن عيسى. السنن (٢٩١/٢).
(٣) الجرجاني، أحمد بن عدي. الكامل (١٦٦/٧).
(٤) السجستاني، أبو داود. مسائل أحمد (ص١٨٧٦).
(٥) الجرجاني، أحمد بن عدي. الكامل (١٦٦/٧).
(٦) الترمذي، محمد بن عيسى. السنن (٢٩١/٢).

أُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَأَفَاقَ، فَقَالَ: أَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: مُرُوا بِلَالًا فَلْيُؤَذِّنْ وَمُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَأَفَاقَ، فَقَالَ: أَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: مُرُوا بِلَالًا فَلْيُؤَذِّنْ، وَمُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبِي رَجُلٌ أَسِيفٌ، فَإِذَا قَامَ ذَلِكَ الْمَقَامَ يَبْكِي، لَا يَسْتَطِيعُ، فَلَوْ أَمَرْتَ غَيْرَهُ، ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَأَفَاقَ، فَقَالَ: مُرُوا بِلَالًا فَلْيُؤَذِّنْ، وَمُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ – أَوْ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ –، قَالَ: فَأُمِرَ بِلَالٌ فَأَذَّنَ، وَأُمِرَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ خِفَّةً، فَقَالَ: انْظُرُوا لِي مَنْ أَتَّكِئُ عَلَيْهِ، فَجَاءَتْ بَرِيرَةُ وَرَجُلٌ آخَرُ، فَاتَّكَأَ عَلَيْهِمَا، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو بَكْرٍ، ذَهَبَ لِيَنْكِصَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ، أَنِ اثْبُتْ مَكَانَكَ، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، حَتَّى قَضَى أَبُو بَكْرٍ صَلَاتَهُ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُبِضَ".

قال أبو عبد الله: هذا حديث غريب لم يحدث به غير نصر بن علي [(١)].

ثانيًا: تخريج الحديث:

أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة (٤٤٦/١)،
والترمذي في الشمائل (٣٩٧)، وأبو بكر ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٢٩٩) عن نصر بن علي،
وعبد بن حُميد في المنتخب (٣٦٥) عن محمد بن الفضل (عَارِم)،
وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦٣٦٧) من طريق مُسَدَّد،
وابن خزيمة في الصحيح (١٥٤١)، (١٦٢٤) عن القاسم بن محمد بن عبَّاد المُهَلَّبِي، وزيد بن أَخْزَم الطَّائي، ومحمد بن يحيى الأَزْدِي،
وأبو الحسين بن المظفر في حديثه (١٧) من طريق جعْفَر بن يزيد،
والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٧٥٥٠) من طريق إبراهيم بن زياد،
(جميعهم) عن عبدالله بن داوُد، به. بنحوه.
والنسائي في السنن الكبرى (٧٠٨١)، (٧٠٨٤)، (٨٠٥٥) من طريق حميد بن عبدالرحمن الرُّؤاسي،
كلاهما (عبد الله بن داود، وحميد بن عبد الرحمن) عن سلمة بن نبيط، به.
وفي رواية عبد بن حميد، وابن أبي عاصم، والنسائي، والطبراني زيادة: "فَقَالَ عُمَرُ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ–: لَا أَسْمَعُ رَجُلًا يَقُولُ: مَاتَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، إِلَّا ضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ...".
وأخرجه يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٤٧/١) من طريق سليمان بن المعتمر عن نُعَيْم بن هند عن أبي وائل عن عائشة رضي الله عنها.

ثالثًا: دراسة الحديث:

قلت: قول ابن مَاجَه إنه لم يحدث به غير نصر بن علي لعله فيما علِم، فقد تابع نصرًا عليه محمد بن الفضل، ومُسدَّد، والقاسم بن محمد المُهَلَّبِي، وزيد بن أَخْزَم الطَّائي، ومحمد بن يحيى الأَزْدِي، وجَعْفَر بن يزيد، وإبراهيم بن زياد.
وتابع عبدَالله بنَ داود حُميدُ بنُ عبدالرحمن الرُّؤاسي، فالحديث مشهور عن سلمة بن نُبَيط، عن نُعَيم بن أبي هند، عن نُبَيط بن شَرِيْط، عن سالم بن عُبيد به.
ونصر بن علي الجهضمي وثقه ابن معين [(٢)]، وقال

(١) ينظر: سنن ابن ماجه، طبعة دار إحياء الكتب العربية (٣٩٠/١). وطبعة دار الجيل بتحقيق د. بشار عوَّاد (٣٩٧/٢).

(٢) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. الجرح والتعديل (٤٦٦/٨).

عبدالله: "سئل أبي عن نصر بن علي الجَهْضَمِي، قال: لا أعرفه، وما به بأس إن شاء الله ورضيه"[١]، وقال أبو حاتم: "وكان صدوقًا [٢], وقال النسائي وابن خراش: "ثقة"[٣].

والحديث بهذا الإسناد صحَّحه البوصيري في مصباح الزجاجة [٤]. وقال الهيثمي: "رجاله ثقات"[٥].

والذي يظهر لي مما سبق –والله أعلم– أن ابنَ مَاجَه قصَد من عبارته بيان إعلاله، فالحديث عن عائشة، بدليل رواية سليمان بن المعتمر عن نُعَيْم بن هنْد التي خرَّجها يعقوب الفسوي.

كما أنَّها مخالفة لرواية الصحيح، وفيها قول عائشة: "فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وهمَا العبَّاسُ وعليٌّ...".

الحديث الخامس:

أولًا: نص الحديث:

قال الإمام ابن مَاجَه:

٢١٤٣– حدثنا إسماعيل بن بَهْرَامَ، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن عثمان، زوج بنت الشعبي قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس ابن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَعْظَمُ النَّاسِ هَمًّا الْمُؤْمِنُ، الَّذِي يَهْتَمُّ بِأَمْرِ دُنْيَاهُ وَأَمْرِ آخِرَتِهِ".

قال أبو عبد الله: هذا حديث غريب تفرَّد به إسماعيل [٦].

ثانيًا: تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا في الهم والحزن (١٠٩)، وأبو نعيم في الحلية (٥٣/٢)، وأبو طاهر السلفي في الثاني والعشرين من المشيخة (ص٨٧)، والواحدي في التفسير الوسيط (٤٩٨/٤) من طريق إسماعيل بن بَهْرَامَ، به.

قال أبو نعيم: "غريب من حديث الأعمش عن يزيد، تفرد به عنه الثوري، ورواه عن الثوري الأشجعي أيضًا"[٧].

ثالثًا: دراسة الحديث:

الحديث يتفرَّد به إسماعيل، عن الحسن، عن سفيان، عن الأعمش، عن يزيد، عن أنس، فهو فرد مطلق، وهو من أفراد ابن مَاجَه عن أصحاب الكتب الستة.

قال أبو نعيم: "غريب من حديث الأعمش عن يزيد، تفرد به عنه الثوري، ورواه عن الثوري الأشجعي أيضًا"[٨].

قال البوصيرى: "هذا إسناد فيه يزيد بن أبان الرقاشي، والحسن بن محمد بن عثمان، وإسماعيل بن بهرام، وهم ضعفاء"[٩]، وقال المناوي: "فيه يزيد الرقاشي، قال في الميزان عن النسائي وغيره: متروك. ورواه أيضًا البخاري في الضعفاء"[١٠].

قلت: إسماعيل بن بَهْرَامَ صدوق، قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول هو شيخ صدوق، وأتيته غير مرة فلم يقض لي السماع منه"[١١]، وقال الذهبي: "ذو غرائب"[١٢].

والحسن بن محمد بن عثمان، لم يوثقه أحد، قال الأزْدي: (منكر الحديث) [١٣].

(١) الحنبلي, أحمد بن حنبل. العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٢٦٥/٣).
(٢) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. الجرح والتعديل (٤٦٦/٨).
(٣) نقله الخطيب في تاريخ بغداد. ينظر: (٢٨٨/١٣).
(٤) البوصيري، أحمد بن أبي بكر. مصباح الزجاجة (١٤٦/١).
(٥) الهيثمي، علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد (٣٣٣/٥).
(٦) ينظر: سنن ابن ماجه، طبعة دار إحياء الكتب العربية (٧٢٥/٢). وطبعة دار الجيل بتحقيق د.بشار عوَّاد (٥١٣/٣).
(٧) الأصبهاني، أبو نعيم. حلية الأولياء (٥٢/٣).
(٨) الأصبهاني، أبو نعيم. حلية الأولياء (٥٢/٣).
(٩) البوصيري، أحمد بن أبي بكر. مصباح الزجاجة (٧/٣).
(١٠) المناوي، عبدالروؤف. فيض القدير (٥/٢).
(١١) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. الجرح والتعديل (١٦١/٢).
(١٢) الذهبي، محمد بن أحمد. المغني في الضعفاء (٧٩/١).
(١٣) الذهبي، محمد بن أحمد. ميزان الاعتدال (٥٢١/١).

ويزيد الرقاشي ضعَّفه الأئمة، قال ابن معين: "ليس بشيء، ضعيف"[١]، وقال أحْمَد: "ليس ممن يحتج به"[٢]، وروى ابن أبي حاتم عن أبي طالب، قال: "قلت لأحمد ابن حنبل فيزيد الرقاشي لم تُرك حديثُه بهوى كان فيه؟!. قال: لا، ولكن كان منكر الحديث، وكان شعبة يحمل عليه، وكان قاصًّا"[٣].

فالحديث ضعيف لا يروى إلا بهذا الإسناد، ولعل الإمامَ ابنَ مَاجَه قصَد من إطلاق الغرابة عليه إعلاله.

الحديث السادس:

أولًا: نص الحديث:

قال الإمام ابن مَاجَه:

٢١٦٢- حدثنا محمد بن أبي عمر العَدَنِي، قال: حدثنا سفيان بن عُيَيْنَة، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ، وَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ". تفرد به ابن أبي عمر وحده، قاله ابن مَاجَه [٤].

ثانيًا: تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٩٧٩) من طريق سفيان بن عُيَيْنة. وجعله عن إبراهيم بن مَيْسَرة بدل عبدالله بن طاووس.

أخرجه أحْمَد في المسند (٢٢٤٩)، (٣٠١٨) عن زَمْعَة، وأخرجه البخاري (٢٢٧٨)، (٥٦٩١) ومسلم (١٢٠٢)، (٥٨٠٠)، والنسائي في الكبرى (٧٥٣٦)، وأبو داود في السنن (٣٨٦٧)، وأحمد في المسند (٢٣٣٧)، (٢٦٧٠) وابن حبان في الصحيح (٦٥٤٧) طريق وُهَيْب بن خالد، كلاهما (زَمْعَة ووُهَيْب) عن عبدالله بن طاووس عن أبيه به،

وأخرجه البخاري في الصحيح (٢١٥٩)، (٢٢٧٩)، وأبو داود في السنن (٣٤٢٣) وأحْمَد في المسند (٣٢٨٤) من طريق عِكْرِمة،

وأخرجه مسلم (١٢٠٢)، وأحْمَد في المسند (٢١٥٥)، (٢٩٠٤)، (٢٩٧٩) من طريق عامر الشَّعَبِي،

ومسلم في الصحيح (١٢٠٢)، وعبدالرزاق في المصنف (٢٠٨٧٨)، ومن طريقه أحْمَد في المسند (٣٠٨٥)، وأبو يعلى في المسند (٢٨٣٥) من طريق ابن سِيْرِين،

وأحْمَد في المسند (٣٢٨٦)، وأبو يعلى في المسند (٢٣٦٠) من طريق مَقْسَم،

خمستهم (طَاووس، وعِكْرِمَة، والشَّعَبِي، وابنِ سِيْرِين، ومِقْسَم) عن ابن عباس بنحوه.

وفي بعض الروايات زيادة: "واستعط".

ثالثًا: دراسة الحديث:

الحديث تفرَّد به محمد بن أبي عمر العدني عن سفيان، ومحمد هو ابن يحيى بن أبي عمر، قال أبو حاتم: "كان رجلًا صالحًا، وكان به غفلة ورأيت عنده حديثًا موضوعًا حدث به عن ابن عُيَيْنة"[٥].

والعدني مع تفرُّدِه بروايتِه من هذا الوجه، إلا أنه اضْطرب في روايتِه، فمرة يرويه عن سفيان عن ابن طاووس كما في حديث الباب، ومرة يرويه عن ابن عُيَيْنَة إبراهيم بن مَيْسَرة كما في رواية الطبراني.

ويظهر أن الإمام ابن مَاجَه قصَد من عبارته بيان إعلاله.

الحديث السابع:

أولًا: نص الحديث:

قال الإمام ابن مَاجَه:

(١) البغدادي، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين برواية ابن محرز (٧١/١).
(٢) الحنبلي، أحمد بن حنبل. العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (ص٥٨).
(٣) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. الجرح والتعديل (٢٥٢/٩).
(٤) ينظر: سنن ابن ماجه، طبعة دار إحياء الكتب العربية (٧٣١/٢). وطبعة دار الجيل بتحقيق د. بشار عوَّاد (٥٣٦/٣).
(٥) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. الجرح والتعديل (١٢٤/٨).

٢٦٩١- حدثنا أبو عمير عيسى بن محمد بن النحاس، وعيسى بن يونس، والحسين بن أبي السُّرِيّ العسْقلاني قالوا: حدثنا ضَمْرَة بن رَبِيْعة، عن ابن شَوْذَب، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال: أتى رجل بقاتل وليه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "اعْفُ، فَأَبَى. فَقَالَ: خُذْ أَرْشَكَ فَأَبَى. قَالَ: اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ. قَالَ: فَلُحِقَ بِهِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ قَالَ: اقْتُلْهُ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ". فَخَلَّى سَبِيلَهُ. قَالَ: فَرُئِيَ يَجُرُّ نِسْعَتَهُ ذَاهِبًا إِلَى أَهْلِهِ، قَالَ: كَأَنَّهُ قَدْ كَانَ أَوْثَقَهُ. قال أبو عمير في حديثه: قال: ابن شوذب، عن عبد الرحمن بن القاسم [١]: فليس لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول: "اقْتُلْهُ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ".

قال ابن ماجة: هذا حديث الرمليين، ليس إلا عندهم [٢].

ثانيًا: تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى (٦٩٠٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (٩٤٢)، والطبراني في مسند الشاميين (١٢٨٢)، والضياء في المختارة (١٧٤٦)، وابن عساكر في تاريخه (٤٠٦/٢٤) من طريق ضمرة، به.

ثالثًا: دراسة الحديث:

قال أحْمَد: "أخاف أن يكون هذا مثل هذا -يعني: عندما قال على حديث "من ملك ذا رحم محرم فهو حر" هذا منكر، ورده ردًّا شديدًا"[٣].

قال أبو نعيم: "قال ابن شوذب: فذكرت ذلك لعبد الله ابن القاسم، فقال: ليس لأحد بعد النبي -صلى الله عليه وسلم- مثله". قال أبو نعيم: "تفرد به عن ابن شوذب ضَمْرَة"[٤].

وقال الدارقطني: "تفرد به عبد الله عن ثابت، تفرد به ضَمْرَة بن رَبِيْعة عن ابن شوذب"[٥].

قلت: ضَمْرَة هو ابن رَبِيْعَة الفِلِسْطينيّ، أبو عبد الله، دمشقيّ الأصل، وثقه ابن معين [٦]، وقال ابن سعد: "كان ثقة مأمونًا خبيرًا لم يكن هناك أفضل منه لا الوليد ولا غيره "[٧]، وقال عبدالله: "سألت أبي عن ضمرة بن ربيعة، فقال: من الثقات المأمونين، رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه"[٨]، وقال أبو داود: "قلت لأحمد ضمرة بن ربيعة قال ثقة ثقة"[٩].

وعبد الله بن شَوْذب: هو أبو عبد الرحمن الْخُرَاسانيّ، نزيل البصرة، ثم الشام، صدوقٌ عابدٌ، وثقه ابن معين وأحْمَد، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"[١٠]، وقال في المراسيل: "ثقة"[١١].

ويظهر أن الإمام ابن مَاجَه قصَد من عبارته إعلاَله. فالحديث من أفراد ضَمْرَة، والغرابة هنا في متنه. فإن قوله: "اقْتُلْهُ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ" مخالف للأصول، وما عليه العمل عند أهل العلم من أنَّ وليَّ المقتول مخيرٌ بين القَوَدِ، أو الدية، أو العفو.

الحديث الثامن:

أولًا: نص الحديث:

قال الإمام ابن مَاجَه:

(١) الصواب أنه عبدالله بن القاسم. فعند أبي نعمي في الحلية: "قال ابن شوذب: فذكرت ذلك لعبد الله بن القاسم...".

(٢) ينظر: سنن ابن ماجه، طبعة دار إحياء الكتب العربية (٨٩٧/٢). وطبعة دار الجيل بتحقيق د. بشار عوَّاد (٢٦١/٤).

(٣) الدمشقي، ابن عساكر. تاريخ دمشق (٤٠٧/٢٤).

(٤) الأصبهاني، أبو نعيم. حلية الأولياء (٤٩/١٣).

(٥) الدارقطني، علي بن عمر. أطراف الغرائب (٣٨/٢).

(٦) البغدادي، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري (ص١٣٥).

(٧) البغدادي، محمد بن سعد. الطبقات الكبرى (٤٧١/٧).

(٨) الحنبلي, أحمد بن حنبل. العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٣٦٦/٢).

(٩) السجستاني، أبو داود. سؤالات أبي داود للإمام أحمد، (ص٢٤٩).

(١٠) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. الجرح والتعديل (٨٣/٥).

(١١) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. المراسيل (ص١١٦).

٣١٦٩- حدثنا محمد بن أبي عمر العدني، قال: حدثنا سفيان بن عُيَيْنة، عن زيد بن أَسْلَم، عن أبيه، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَا فَرَعَةَ، وَلَا عَتِيرَةَ".

قال أبو عبد الله: "هذا من فرائد العدني"(١).

ثانيًا: تخريج الحديث:

انفرد ابن مَاجَه بتخريجه.

ثالثًا: دراسة الحديث:

الحديث تفرَّد به محمد بن أبي عمر العدني عن سفيان بهذا الإسناد، وهو فرد مطلق.

والحديث يرويه غير العدني عن سفيان بن عُيَيْنة عن الزهري عن سعيد المسيب عن أبي هريرة.

أخرجه البخاري في الصحيح (٥٤٧٤) عن علي بن عبدالله.

ومسلم في الصحيح (١٩٧٦) عن يحيى التميمي، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزُهَيْر بن حرْب.

وأبو داود في السنن (٢٨٣١) عن أحمد بن عَبْدَة.

والنسائي في السنن (٤٢٣٣) عن إسحاق بن إبراهيم.

وأحمد في المسند (٧٢٥٦) عن هُشَيم بن بَشِيْر.

والدارمي في المسند (٢٠٠٧) عن محمد بن عيسى.

ورواه الحميدي في مسنده (١١٢٦) عن سفيان.

فيظهر أن محمدَ بنَ أبي عُمر العدني غلِطَ فيه، فالحديث محفوظ من هذه الطرق عن سفيان.

ومحمد هو ابن يحيى بن أبي عمر، قال أبو حاتم: "كان رجلًا صالحًا، وكان به غفلة ورأيت عنده حديثًا موضوعًا حدث به عن ابن عيينة"(٢).

قال البوصيري: "هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة، وفي السنن من حديث نبيشة"(٣).

ويظهر أنَّ الإمام ابن مَاجَه قصَد من عبارةِ التفردِ إعلال الحديث.

الحديث التاسع:

أولًا: نص الحديث:

قال الإمام ابن مَاجَه:

٣٢٨٢- حدثنا محمد بن سَلَمَة المصري أبو الحارث المرادي قال: حدثنا عبد الله بن وهب، عن محمد بن أبي يحيى، عن أبيه، عن سعيد بن الحارث، عن جابر بن عبد الله، قال: كنا زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وَقَلِيلٌ مَا نَجِدُ الطَّعَامَ، فَإِذَا نَحْنُ وَجَدْنَاهُ، لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَادِيلُ، إِلَّا أَكُفُّنَا، وَسَوَاعِدُنَا وَأَقْدَامُنَا، ثُمَّ نُصَلِّي، وَلَا نَتَوَضَّأُ".

قال أبو عبد الله: غريب؛ ليس إلا عن محمد بن سَلَمة (٤).

ثانيًا: تخريج الحديث:

انفرد ابن مَاجَه بتخريجه عن شيخه محمد بن سَلَمة المرادي.

وأخرجه البخاري في الصحيح (٥٤٥٧) من طريق فُلَيْح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث، عن جابر بنحوه.

ثالثًا: دراسة الحديث:

الحديث تفرَّد به محمد بن سَلَمَة المُرادي عن ابن وهْب، وقد وثَّقه النسائي (٥)، وقال أبو حاتم: "صدوق"(٦)، وقال ابن يونس في تاريخه: "كان ثبتًا في الحديث، ذكره النسائي

(١) ينظر: سنن ابن ماجه، طبعة دار إحياء الكتب العربية (١٠٥٨/٢). وطبعة دار الجيل بتحقيق د. بشار عوَّاد (٥٨٢/٤).

(٢) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. الجرح والتعديل (١٢٤/٨).

(٣) البوصيري، أحمد بن أبي بكر. مصباح الزجاجة (٢٣٢/٣).

(٤) ينظر: سنن ابن ماجه، طبعة دار إحياء الكتب العربية (١٠٩٢/٢). وطبعة دار الجيل بتحقيق: د.بشار عوَّاد (٢٤/٥).

(٥) النسائي، أحمد بن شعيدب. المشيخة (ص٥٤).

(٦) الرازي، عبدالرحمن بن محمد. الجرح والتعديل (٢٧٧/٧).

يومًا ونحن عنده، فقال: كان ثقة ثقة"[١]، وقال الذهبي ابن حجر: "ثقة ثبت"[٢].

قلت: ومحمد بن أبي يحيى، هو ابن سَمْعان الأسلمي، يروي عنه عبدُالله بن وْهبْ، وليس هو محمد ابن فُلَيْح بن سليمان الذي روى البخاري الحيث من طريقه في الصحيح، فكأنَّ ابنَ مَاجَه يُلمِحُ إلى هذا الغلَط في الرواية.

فيكون محمد بن سَلَمة أخطأ فيه، وعلى هذا الوجه يستقيم توجيه حكْم ابن مَاجَه عليه بالغرابة.

وعليه فإن مَاجَه قَصَدَ إعلاله بتفرد محمد بن سَلَمة بروايته من هذا الوجه– والله أعلم–.

الخاتمة

أظهر الإمامُ ابن مَاجَه في كتابه السنن براعةً في الصناعة الحديثية ودقةً في أحكامه النقدية فحكَم على جملةٍ من الأحاديث بالغرابة صراحةً، واستُعْرِضَتْ من خلال هذا البحث، الذي خلُصَ –بعد توفيق الله– إلى النتائج الآتية:

١– يعدُّ الإمام ابن مَاجَه من الأئمة النقاد الذين لهم أحكامٌ خاصة في الأحاديث، وكتابه السنن فيه من الصناعة الحديثية والمنهج النقدي ما يدلُّ على ذلك.

٢– بعض هذه الأحاديث تفرَّد ابنُ مَاجَه بالحكم عليها بالغرابة، فلم يشر أحدٌ من النقاد إلى غرابتها.

٣– عدد الأحاديث التي حكَم عليها ابنُ مَاجَه بالغرابة بسبب شيوخه خمسة أحاديث، وهي عن:

– نصر بن علي، الحديث الرابع.

– إسماعيل بن بَهْرَامَ، الحديث الخامس.

– محمد بن أبي عمر، الحديث السادس والثامن

– محمد بن سَلَمة المُرادين الحديث التاسع.

٤– بعض أحاديث الدراسة صحَّت عن غير شيوخ ابن مَاجَه، كحديث: "لَا فَرَعَةَ، وَلَا عَتِيرَةَ" المخرَّج في الصحيحين.

٥– عدد الأحاديث التي حكَم عليها ابن مَاجه بالغرابة مما انفرد بها عن الكتب الستة خمسة أحاديث:

– الحديث الأول.

– الحديث الثاني.

– الحديث الرابع.

– الحديث الخامس.

– الحديث السابع.

٦– تبيَّن أن أحاديث الدراسة معلَّة، وهذا يوضح أن مرادَ ابن مَاجَه من إطلاق الغرابة في الغالب إعلالُ الأحاديث.

من أبزر التوصيات:

– الاهتمامُ بكتب السنن الأربعة، ففيها كثيرٌ من الأحكام الحديثية والتصرفات النقدية.

– جمعُ الأحاديث الغريبة عند أصحاب المصنفات، بغية الوقوف على المعنى والمراد بالغرابة في إطلاقاتهم.

– عملُ مزيد من الدراسات على سنن ابن مَاجَه وتركيزها على الأحاديث الضعيفة والتي حكَم عليها.

المراجع:

الأزهري، محمد بن أحمد (ت٣٧٠)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، (د.ط).

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠ هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مطبعة السعادة، (د.ط)، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

(١) المصري، ابن يونس. التاريخ (٤٤٩/١).

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد. الكاشف (١٧٥/٢)، العسقلاني، ابن حجر. التقريب (ص٤٨١).

الأنصاري، محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١)، لسان العرب، دار صادر، بيروت– ١٤١٤هـ، (د. ط).

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦)، صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، دمشق، (د.ط).

البرمكي، أحمد بن محمد ابن خِلّكان (ت٦٨١)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م، (د.ط).

البستي، محمد بن حبان (ت٣٤٥)، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ، حيدر آباد الدّكن – الهند، (د.ت)، (د.ط).

البغدادي، محمد بن سعد (ت٢٣٠)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان بن عباس، دار صادر، بيروت ١٩٦٨م، (د.ط).

البغدادي، يحيى بن معين (ت٢٣١)، تاريخ ابن معين برواية الدوري، دراسة وترتيب الدكتور: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة، ط١، ١٣٩٩هـ.

البغدادي، يحيى بن معين (ت٢٣١)، تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥م، ط١، ١٤٠٥هـ.

البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت٨٤٠هـ)، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨)، السنن الكبير، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م، (د.ط).

البيهقي، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨)، معرفة السنن والآثار، دار قتيبة، دار الوعي، حلب، ١٤١٢هـ– ١٩٩١م، (د.ط).

الترمذي، محمد بن عيسى (ت٢٧٩)، السنن (الجامع)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م، (د.ط).

الجرجاني، علي بن محمد (ت٨١٦)، التعريفات، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت – ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين– بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

الحاكم، محمد بن عبدالله (٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

الحنبلي، أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١)، العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبدالله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ١٤٢٢ هـ، (د.ط).

الحنبلي، أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١)، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٢١هـ، (د.ط).

الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت٧٩٥)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٧هـ.

الحنفي، مغلطاي بن قليج (ت٧٦٢)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ، مصر.

الحنفي، مغلطاي بن قليج (ت٧٦٢)، شرح سنن ابن مَاجَه – الإعلام بسنته عليه السلام، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.

الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣)، تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

الدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م، دار ابن الجوزي – الدمام، ط١، ١٤٢٧هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م، (د.ط).

المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، إدارة إحياء التراث الإسلامي– قطر، (د.ت)، (د.ط).

الرازي، عبد الرّحمن بن محمد الرّازي (ت٣٢٧)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٢٧١ هـ. حيدر آباد الدّكن – الهند، (د.ت)، (د.ط).

الرازي، عبد الرّحمن بن محمد الرّازي (ت٣٢٧)، علل الحديث، تحقيق فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، الرياض، ١٤٢٧ هـ، (د.ت)، (د.ط).

الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم (ت٢٦١)، أسامي الضعفاء، دراسة وتحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، (د.ط)، (١٣٨٥– ١٤٢٢ هـ).

السَّجِسْتاني، سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥)، مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود، تحقيق: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م، (د.ط).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١)،

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، (د.ت)، (د.ط).

الشَّهْرَوزُوري، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (ت٦٤٣)، معرفة أنواع علوم الحديث- مقدمة ابن الصلاح-، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، سوريا- بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، (د.ط).

الصدفي، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس (ت٣٤٧)، تاريخ ابن يونس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث-بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

الطبراني، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠)، المعجم الأوسط، تحقيق: معاذ طارق بن عوض الله- عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م، (د.ط).

العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح (ت٢٦١)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ.

العراقي، أحمد بن عبد الرحيم (ت٨٠٦)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، (د.ط).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢)، تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم الزّيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، (د.ط).

الفاسي، علي بن محمد ابن القطان (ت٦٢٨)، بيان الوهم والإيهام في بيان كتاب الأحكام، تحقيق: د.الحسين آيت، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

القرشي، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤)، الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، (د.ت).

القرشي، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤)، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

القزويني، عبد الكريم بن محمد (ت٦٢٣هـ)، التدوين في أخبار قزوين، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، الطبعة: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧.

القزويني، محمد بن يزيد ابن مَاجَه (ت ٢٧٣هـ)،

سنن ابن مَاجَه، تحقيق: رائد صبري ابن أبي علفة، دار طويق، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

القزويني، محمد بن يزيد ابن مَاجَه (ت ٢٧٣هـ)، سنن ابن مَاجَه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

القزويني، محمد بن يزيد ابن مَاجَه (ت ٢٧٣هـ)، سنن ابن مَاجَه، تحقيق: فريق من الباحثين، جمعية المكنز الإسلامي، ط١، ١٤٢١هـ.

القزويني، محمد بن يزيد ابن مَاجَه (ت ٢٧٣هـ)، سنن ابن مَاجَه، تحقيق: حمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

القزويني، محمد بن يزيد ابن مَاجَه (ت ٢٧٣هـ)، سنن ابن مَاجَه، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المطبعة السعودية، ط٢، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

القزويني، محمد بن يزيد ابن مَاجَه (ت ٢٧٣هـ)، سنن ابن مَاجَه، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ.

القزويني، محمد بن يزيد ابن مَاجَه (ت ٢٧٣هـ)، سنن ابن مَاجَه، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد، دار الجيل، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

القسنطيني، أحمد بن حسن الشهير بابن قنفذ

(٨١٠هـ)، الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

المزي، يوسف بن عبدالرحمن (ت٧٤٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠ هـ، (د.ط).

المليباري، حمزة، الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، دار حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

المُنَاوِي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي (ت١٠٣١)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد– الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

المُنَاوِي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي (ت١٠٣١)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، (د.ت).

النووي، يحيى بن شرف (ت٦٧٦)، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق – صلى الله عليه وسلم، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨ هـ– ١٩٨٧م.

النووي، يحيى بن شرف (ت٦٧٦)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، (د.ط).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت٢٦١)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م، (د.ط).